Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (6) December (2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

بلوغ الأمنية على منظومة الكلمات المبنية للقاضي محمد بن جعفر الدمياطي(ت بعد١٢٨٨هـ) دراسة وتحقيق

أ.م.د. إسراء صلاح خليل
جامعة الأنبار- كلية الآداب

Reaching the Wish on the System of Built Words by Judge Muhammad bin Jaafar al-Damiati (T after 1288 AH) study and investigation

Dr.Esraa Salah Khalel
University of Anbar-College of Arts
Salahesraa952@uoanbar.edu.iq

الملخص

تطرق هذا البحث إلى دراسة وتحقيق أحد كنوز اللغة العربية للقاضي محمد بن أحمد بن جعفر الدمياطي (ت بعد ١٢٨٨هـ)، وقد تضمن البحث دراسة عن المؤلف وعن مخطوطه، ومن بعده تحقيق للنص المخطوط، إذ اقتضت طبيعة البحث أن يقسم على قسمين، وهما: قسم الدراسة، وقسم التحقيق، واتبعت في كتابة المخطوط طريقة الاملاء الحديثة مع الاهتمام بوضع علامات الترقيم في أماكنها الصحيحة، وتحرير النص وفق أصول التحقيق المعروفة بالاعتماد على المصادر والمراجع لتخريج النصوص وتوضيح على بعض العبارات الغامضة في الهامش.

الكلمات المفتاحية:بلوغ الأمنية، الشبه النيابي، الدمياطي، الشبه اللفظي، المشابهة.

Abstrac

This research dealt with the study and investigation of one of the treasures of the Arabic language by Judge Muhammad bin Ahmad bin Jaafar al-Dimyati (d. after 1288 AH). The research included a study of the author and his manuscript, and after that an investigation of the manuscript text, as the nature of the research required that it be divided into Two sections: the study section and the investigation section. In writing the manuscript, I followed the modern dictation method, paying attention to placing punctuation marks in their correct places, and editing the text according to the known principles of investigation, relying on sources and references to graduate the texts and clarify some ambiguous phrases in the marginKey words:Achieving the wish, parliamentary similarity, Damietta, verbal similarity, similarity.

المقدمة

الحمد لله حمدًا عظيمًا، والصلاة والسلام على سيد الفصحاء وإمام البلغاء سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه الأبرار، ومن دعا بدعوته وسار على نهجه، وبعد:فاللغة العربية كانت وما زالت موضع اهتمام العلماء والدارسين، فهي لغة القرآن العظيم، وهي لغة سيد المرسلين محمد عليه أفضل الصلام وأتم التسليم، فعلم اللغة بصورة عامة وعلم النحو بصورة خاصة يعد من أهم علومها؛ لأنَّه يقوم على ضبط اللسان من الزلل الخطأ في الكلام ، فكان للعرب المسلمين جهود كبيرة وطرق مختلفة في مجال التأليف النحوي، حفظت آثارهم ومؤلفاتهم في مكتبات عالمية مختلفة، لذا أصبح لزامًا على طلبة العلم إخراج تلك الآثار من بطون ظلمات المكتبات لترى النور بعد تحقيقها وإخراجها وإثراء المكتبات اللغوية والنحوية بهذه الكنوز الثمينة لتكون مرجعًا يستفيد منه طلبة العلم من الأجيال اللاحقة. فقد وفقني الله في الحصول على مخطوط بلوغ الأمنية على منظومة الكلمات المبنية للقاضي محمد بن جعفر الدمياطي(ت بعد١٢٨٨هـ).وقد اقتضت طبيعة عملي في هذا البحث أن أقسمه على قسمين أساسيّن، هما: قسم الدراسة، وقسم التحقيق.فقد احتوى قس الدراسة على فرعين: الفرع الأول خاص بالحديث عن سيرة المؤلف (القاضي الدمياطي)، أما

الفرع الثاني فهو خاص بالمخطوط وجاء فيه التحقق من عنوان المخطوط، ونسبته إلى مؤلفه، والدافع من تأليفه، ومنهج القاضي الدمياطي فيه، ووصف المخطوط، ومنهج التحقيق، وصور من المخطوط.في حين كان قسم التحقيق خالصًا لنص (بلوغ الأمنيّة على منظومة الكلمات المبنيّة) الذي اتبعت فيه الأصول المعتمدة في تحقيق النصوص، ومذيلًا بالهوامش المفيدة للدارسين، ثم قائمة بالمصادر والمراجع التي أفدت منها في إنجاز هذا البحث.والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وأسأله تعالى أن يجعل عملي هذا نافعًا خالصًا لوجهه الكريم.

القسم الأول: الدراسة

- القسم الأول: الدراسة:

ضمَّ هذا القسم فرعين، هما: (المؤلف، والمخطوط).

اولًا: المؤلف بعد البحث في بطون المراجع والمصادر الخاصة بالتراجم لم أعثر على معلومات واسعة عن سيرة القاضي الدمياطي، إلّا فيما يتعلق ببعض الأمور البسيطة، ومنها:

أ- اسمهُ ولقبهُ ونسبهُ ومذهبهُ: هو العالم محمد بن أحمد بن جعفر الدمياطي، الملقب بـ (القاضي الدمياطي) نسبة إلى مدينة دمياط المصرية التي ولد وأقام فيها، الشافعي المذهب [١].

ب- مولده:لم تذكر المصادر التي ترجمت للدمياطي تاريخ ولادته ، فقط وردَّ بأنَّه من علماء القرن الثالث الهجري، وقد كانت ولادته في مدينة دمياط المصرية، ونشأ في أسرة متعلمة، وفي بداية عمره حفظ القرآن الكريم[٢].

ت- شيوخه:بدأ الدمياطي حياته بحفظ كتاب الله ، ثم دراسة العلوم الشرعية والفقهية والحديث واللغة العربية، إذ ذهب إلى القاهر قاصدًا علماء عصره لطلب العلم ، وفيما يأتي ذكر لبعض العلماء اللذين أخذ عنهم[٣]:

١-سلطان بن أحمد المزاحي.

٢-الشمس البابلي.

٣-الشمس الشوبري.

٤-الشهاب القليوبي.

٥-النور الأجهوري.

٦-النور الشبراملسي.

ث- مؤلفاته:بعد أن رحل الدمياطي إلى القاهرة طلبًا للعلم، عاد إلى مدينته دمياط وعُيّن في القضاء، إذ كان معروفًا بعدله وورعه، إضافة إلى أنَّه عالم فقيه مشارك في النحو والبلاغة وغيرها، إذ ترك لنا إرثًا علميًا في علوم مختلفة أغلبها لا زال مخطوطًا ، مما جعله أحد أبرز علماء عصره آنذاك، ومن مؤلفاته التي ورد ذكرها في المصادر ما يأتي[٤]:

١- براعة التأليف في توضيح بعض خفي الإعراب والتصريف، ووسائل الوسائل في توضيح بعض خفي المسائل، تحقيق الدكتور محمد أحمد العمروسي.

٢- بلوغ الأمنية على منظومة الكلمات المبنية، وهو الذي بين أدينا في صدد تحقيقه.

٣- جلا الطرف على منظومة الإخبار بالظرف، وهو شرح للمؤلف على منظومة الإخبار بالظرف، للشيخ عبد الوهاب بن الشيخ محمد الخضري الدمياطي، وهو مخطوط وتوجد نسخة منه بدار الكتب المصرية.

٤- الذخائر المهمات فيما يجب الإيمان به من المسموعات، وهو مخطوط.

٥- شرح الفوائد بمولد خير العباد وهو في المدائح النبوية، وهو مخطوط.

٦- شرح متن الورقات، وهو مخطوط.

٧- مؤانسة الحفاظ في مجانسة الألفاظ، وهو في علم البلاغة وتوجد نسخة مخطوطة منه بدار الكتب المصرية .

ج- وفاته: بعد رحلة القاضي الدمياطي المصحوبة بالعلم والمعرفة والتي قضاها بين القاهرة ودمياط يَدرس ويؤلَّف تاركًا ثمرة جهده وعلمه لينتفع به طلبة العلم من بعده، لم يتمكن أحد من رجال التراجم الذين أرخوا حياته أن يحددوا تاريخ وفاته فقد ذكر الزركلي أنه توفي بعد سنة (١٢٨٨هـ)[٥]، وقد ذكر محقق كتابه براعة التأليف «أنَّه من علماء أواخر القرن الثالث الهجري فقد كان حيًا سنة ١٢٩٥هـ»[٦].

ثانيًا: المخطوط: ويضم هذا الفرع في طياته ما يأتي:

١- عنوان المخطوط:من المؤرخين اللذين ترجموا حياة القاضي الدمياطي ذكروا أنَّ له مؤلف بعنوان « بلوغ الأمنية على منظومة الكلمات المبنية»[٧]، إضافة إلى ذكر العنوان بنصه على لوحة عنوان المخطوط، فضلًا عن ذلك فقد صرح المؤلف بتسمية المخطوط في مقدمة كلامه في الصفحة الأولى من اللوحة الأولى من المخطوط، قائلًا: « هذا شرح لطيف على منظومتي البهيّة فيما يتعلق بالألفاظ المبنية من الكلمات العربية... وسميته بلوغ الأمنيّة على منظومة الكلمات المبنيّة».

٢- نسبة المخطوط إلى مؤلفه:لم يرد في كتب التراجم من أنكر نسبة هذا المخطوط للقاضي محمد بن جعفر الدمياطي[٨]، والذي يؤكد هذه النسبة أيضًا هو ذكر اسم المؤلف بصورة كاملة مع اسم المخطوط على صفحة العنوان وهذا دليل قاطع على صحة نسبتها إليه، والدليل الأقوى هو ما ذكره المؤلف نفسه في بداية المخطوط، قائلًا: « فيقول الفقير إلى ربه العليّ محمد بن أحمد القاضي الدمياطي الشافعي هذا شرح لطيف على منظومتي البهيّة ... وسميته بلوغ الأمنيّة على منظومة الكلمات المبنيّة».

٣- دوافع تأليف المخطوط:الدافع من تأليف هذا المخطوط هو شرح للمنظومة البهيّة فيما يتعلق بالألفاظ المبنية من الكلمات العربية ، إذ قال الدمياطي: « هذا شرح لطيف... حملني عليه ما رأيته من أهل العلم وطلابه من البحث عن حكم حركات البناء وأسبابه وسميته بلوغ الأمنية... نفع الله به النفع العميم بجاه نبيه الكريم ».[٩]

٤- منهج القاضي الدمياطي: افتتح الدمياطي كلامه بالبسملة تبركًا واقتداءً بكتاب الله الكريم، واتباعًا لقول سيد المرسلين والهادي الأمين محمد عليه افضل الصلاة وأتم التسليم « كل أمرٍ ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر»[١٠]. ثم أتبعها بالحمد والصلاة والسلام على خير الأنام محمد صلى الله عليه وسلم.ثم بدأ الدمياطي بشرح منظومته الخاصة بالألفاظ المبنية وبيان حكم حركات البناء وأسبابه مبينًا في بداية شرحه أنَّ الأصل في الأسماء هو الأعراب وما بني فهو على التشبيه بالحرف.

٥- وصف المخطوط:لم أتمكن من الحصول إلا على نسخة واحدة من مخطوط (بلوغ الأمنية)، والذي يدل على وجود أكثر من نسخة أنَّ ناسخها (عبد الفتاح البنا) وهو تلميذ الدمياطي صرح بأنه نقلها من نسخة المؤلف، وأنَّه انتهى من نسخها عام (١٢٩٥هـ)، تميز هذا المخطوط بالخط الواضح مع ضبط لبعض الكلمات إضافة إلى تمييز أبيات المنظومة بالون الأحمر والشرح باللون الأسود، ذُكِرَ عنوان المخطوط في أول لوحة مقترنًا باسم المؤلف ورقم المخطوط الذي تحتفظ به دار الكتب المصرية وهو (٨١٧) وقد ختمت اللوحة الأخيرة فقط بختم المكتبة.ويبدوا أنَّ ناسخها كان دقيقًا في النقل من نسخة المؤلف، إذ ينماز المخطوط بكونه كاملًا لا يوجد فيه سقط؛ لأنه منقول من نسخة المؤلف، وهو خالٍ من الحواشي، يظم هذا المخطوط أربع لوحات من القطع الاعتيادي إضافة إلى لوحة العنوان، وكما هو معروف فإن كل لوحة تقع في صفحتين، ماعدا لوحة العنوان واللوحة الأخير فهما يضمان صفحة واحدة فقط، يبلغ معدل أسطر المخطوط تسع وعشرين سطرًا في كل صفحة ماعدا الصفحة الأخيرة فتضم اثنتين وعشرين سطرا، ويبلغ عدد معدل الكلمات في السطر والواحد ثمانية عشر كلمة، ما عدا اللوحة الأخيرة التي تناقصت كلمات أسطرها حتى أصبحت كلمة واحدة في السطر الأخير، كما اتبع الناسخ نظام التعقيبة المثبتة في نهاية صفحة الوجه من كل لوحة.

٦- منهج التحقيق: سرت في تحقيق هذا المخطوط على الخطوات الآتية:

أ- المخطوط كان بخط واضحٍ كما قلنا سابقًا فلم أجد معاناة في قراءته، إلا أنني تتبعت كلماته وسياق عباراته للتأكد من صحتها.

ب- كتبتُ المخطوط بطريقة الإملاء المعاصرة، وغيرت رسم بعض الكلمات التي تحتاج إلى تغيير لكن دون الإشارة إلى ذلك في الهامش، ومن أمثلة ذلك تحقيق الهمزة وهذا معروف ومتبع في علم التحقيق، مع مراعاة الدقة في استخدام علاماتِ الترقيم ووضعها في مواضعها الصحيحة؛ لفهم وتسهيل وقراءة النص.

ت- وثقتُ أقوال العلماء ومذاهبهم النحوية التي أشار إليها المؤلف بالرجوع إلى مصادر أصحابها، أو المصادر القريبة منهم في حال تعذر حصولي على مصادرهم.

ث- رقمت لوحات المخطوط بوضع رمز (و) لصفحة الوجه مع رقم اللوحة، ورمز (ظ) لصفحة الظهر مع رقم اللوحة، فيكون الترقيم على سبيل المثال للصفحة الثانية من اللوحة الثالثة بهذه الصرة /٣ظ/.

ج- أثبتُّ لوحة العنوان واللوحة الأولى والأخيرة من المخطوط.

ح-ختمت بحثي هذا بقائمة للمصادر والمراجع التي أفدت بها في الدراسة والتحقيق.

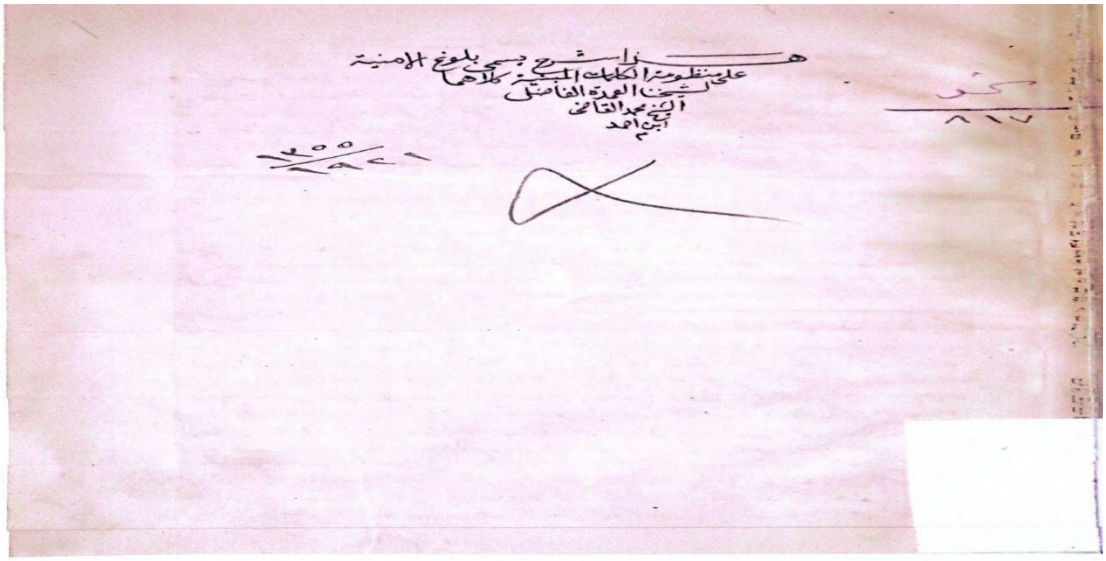

لوحة العنوان

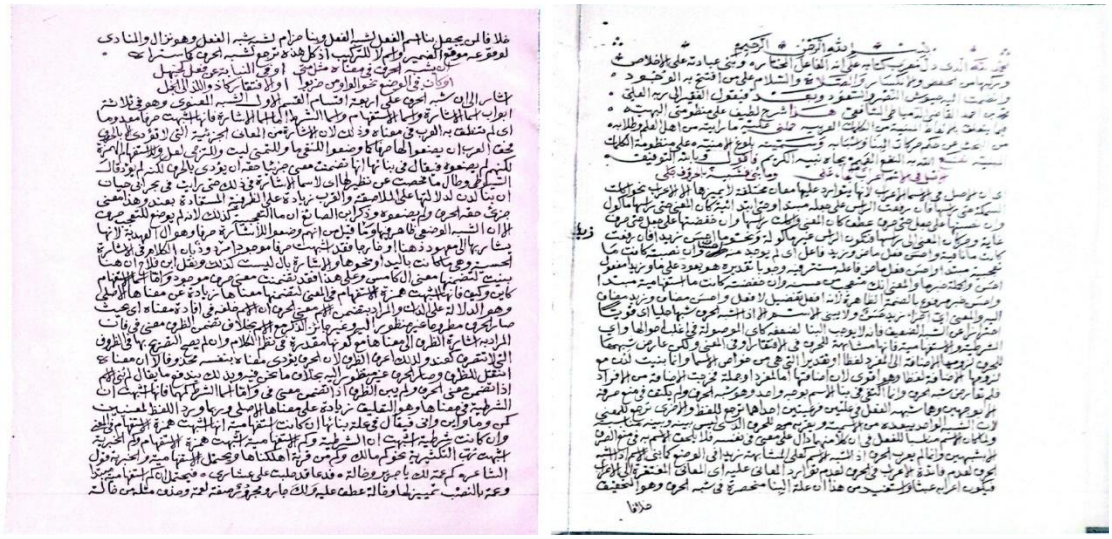

اللوحة الأولى

اللوحة الأخيرة

القسم الثاني: التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي دَلَّ مُعرَب كتابه على أنَّه الفاعلَ المختار، وبنى عبادته على الإخلاص، وركبها من الخفض والانكسار، والصَّلاة والسَّلام على من افتتح به الوجُود، وانضمت إليه جيوش النَّصر والسُّعُود، وبَعدُ. فيقول الفقير إلى ربه العليّ، محمّد بن أحمد القاضي الدّمياطي الشافعيّ هذا شرح لطيف على منظومتي البهيَّة فيما يتعلق بالألفاظ المبنيَّة من الكلمات العربية[١١]، حملني عليه ما رأيته من أهل العلم وطلابه من البَحث عن حكم حركات البناءِ وأسبابهِ، وسَمَّيته «بلوغ الأمنيَّة على منظومة الكلمات المبنيَّة» نَفَعَ الله به النفعَ العَميم، بجاه نبيه الكريم. فأقول وبالله التوفيق:

الأصل في الاسم اعرابٌ كجاء عَليٌّ وما بُنى فشَبيهٌ بالحروف جَلي

أي: أنَّ الأصل في الأسماء الاعراب؛ لأنَّها يتوارد عليها معانٍ مختلفة لا يميزها إلّا الإعراب[١٢]، نحو: «أكلتُ السمكة حتّى رأسها»، فإن رفعت (الرأس) على جعله مبتدأ، و(حتّى) ابتدائية كان المعنى: (حتّى رأسها مأكول). وإن نصبتها على جعل (حتّى) حرف عطف كان المعنى: (وأكلتُ رأسها). وإن خفضتها على جعل (حتّى) حرف غاية وجر كان المعنى: (إلى رأسها) فتكون الرأس غير مأكولة[١٣]. ونحو: «ما أحسَن زيدًا»، فإن رفعت (زيدًا) كانت (ما)[١٤] نافية، و(أحسن) فعل ماضٍ[١٥]، و(زيد) فاعل، أي: لم يوجد منه إحسان. وإن نصبته كانت (ما) تعجبيه مبتدأ، و(أحسن) فعل ماضٍ فاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره (هو) يعود على (ما) و(زيدًا) مفعول أحسن والجملة خبر(ما)، والمعنى: أنَّك متعجب من حسنه. وإن خفضته كانت (ما) استفهامية مبتدأ، و(أحسن) خبر مرفوع بالضمة الظاهرة؛ لأنَّه أفعل تفضيل لا فعل، و(أحسن) مضاف، و(زيد) مضاف إليه، والمعنى: أيّ أجزاء زيد حَسَنٌ[١٦]. ولا يبنى الاسم إلا إذا أشبه الحرف شبها جليا، أي: قويًّا، احترازاً عن الشبه الضعيف فإنَّه لا يوجب البناء لضعفه[١٧]، كـ(أي) الموصولة في أغلب أحوالها، و(أي) الشرطية والاستفهامية فإنَّها مشابهة للحرف في الافتقار أو في المعنى، ولكن عارض شِبهها للحرف لزومها الإضافة إلى المفرد لفضًا أو تقديرًا التي هي من خواص الأسماء[١٨]، وإنَّما بنيت (لدُن) مع لزومها الإضافة لفظًا وهو أقوى؛ لأنَّ إضافتها إمّا لمفرد أو جملة، فخرجت الإضافة من الإفراد فلم تعارض شبه الحرف[١٩]، وإنَّما اكتفى في بناء الاسم بوجه واحد وهو شبه الحرف، ولم يكتف في منع صرفه إلا بوجهين، وهما: شبه الفعل في علتين فرعيتين، إحداهما ترجع للفظ والأخرى ترجع للمعنى؛ لأنَّ الشبه الواحد يبعده من الاسمية ويقربه للحرف الذي ليس بينه وبينه مناسبه[٢٠]، ولما كان الاسم مناسبًا للفعل في أنَّ كلًا منهما دال على معنى في نفسه فلا يلحق الاسم به في منع الصرف إلّا بشبهين[٢١]، وإنَّما لم يعرب الحرف إذا أشبه الاسم كـ(على) المشابهة (زيدًا) في الوضع، كما بنى الاسم إذا أشبه الحرف لعدم فائدة الاعراب في الحرف لعدم توارد المعاني عليه، أي: المعاني المفتقرة إلى الإعراب، فيكون إعرابه عبثًا[٢٢]. واستفيد من هذا: «إنَّ علة البناء منحصرة في شبه الحرف وهو التحقيق /١و/ خلافا لمن يجعل بناء اسم الفعل لشبه الفعل، وبناء (حذام) لشبه شبه الفعل وهو (نزال)، والمنادى لوقوعه موقع الضمير، واسم (لا) للتركيب، إذ كل هذه ترجع لشبه الحرف»[٢٣] كما سنراه:

إن يشبه الحرف في معناه مثل متى أو في النيابة عن فعل كحيهلِ

أو كان في الوضع نحو الواو من ضربوا أو الافتقار كإذ واللذ إلى الجملِ

أشار إلى أنَّ شبه الحرف على أربعة أقسام[٢٤]:القسم الأول: الشبه المعنوي[٢٥]، وهو في ثلاثة أبواب: (أسماء الإشارة وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط)، أمّا أسماء الإشارة فإنَّها أشبهت حرفًا معدومًا، أي: لم تنطق به العرب في معناه؛ وذلك لأنَّ الإشارة من المعاني الجزئية التي لا تؤدى إلا بالحروف فحق العرب أن يضعوا لها حرفًا كما وضعوا للنفي (ما) وللتمني (ليت) وللترجي (لعل) وللاستفهام (الهمزة) لكنهم لم يضعوه فيقال في بنائها إنَّها تضمنت معنى جزئيًا حقه أن يؤدى بالحرف لكنه لم يؤد[٢٦]. قال السيوطي: وطالما فحصت عن نظير لها، أي: لأسماء الإشارة في ذلك حتى رأيت في بحر أبي حيان أنَّ بناء (لدن) لدلالتها على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية المستفادة بعند، وهذا معنى جزئي حقه الحرف ولم يضعوه. وذكر ابن الصائغ إنَّ (ما) التعجبية كذلك؛ لأنَّه لم يوضع للتعجب حرف إلا أنَّ الشبه الوضعي ظاهر فيها. وما قيل من أنَّهم وضعوا للإشارة حرفًا وهو (ال) العهدية؛ لأنَّها يُشار بها إلى معهود ذهنًا أو خارجًا فقد أشبهت حرفًا موجودًا مردود بأنَّ الكلام في الإشارة الحسية وهي ما كانت باليد أو نحوها، والإشارة بـ(ال) ليست كذلك. ونقل ابن فلاح أنَّ هنا بنيت لتضمنها معنى (ال) كـ(أمس) وعلى هذا فقد تضمنت معنى حرف موجود[٢٧]. وأمّا أسماء الاستفهام كـ(أي، وكيف) فإنَّها أشبهت همزة الاستفهام في المعنى لتضمنها معناها زيادة عن معناها الأصلي وهو الدلالة على الذات، والمراد بتضمن الاسم معنى الحرف أنَّ الاسم خلفه في إفادة معناه، أي: بحيث صار الحرف مطروحًا غير منظور إليه وغير جائز الذكر مع الاسم بخلاف تضمن الحرف معنى (في) فإنَّ المراد به إشارة الظرف إلى معناها مع كونها مقدرة في نظم الكلام، وإن لم يصح التصريح

بها في الظروف التي لا تتصرف، كـ(عند) ولذلك أُعرف الظرف؛ لأنَّ الحرف يؤدي معناه بنفسه محذوفًا لا أنَّ معناه انتقل للظرف وصار الحرف غير منظور إليه بخلاف ما نحن فيه. وبذلك يندفع ما يقال لم بني الاسم إذا تضمن معنى الحرف، ولم يبن الظرف إذا تضمن معنى (في)[٢٨].

وأمّا أسماء الشرط، كـ(مهما) فإنَّها أشبهت (إن) الشرطية وهو التعليق زيادة على معناه الأصلي، وربما وردَّ اللفظ لمعنيين، كـ(من، وما، وأي، وأنى) فيقال في علة بنائها إن كانت استفهامية أنَّها أشبهت همزة الاستفهام في المعنى، وإن كانت شرطية أشبهت (إن) الشرطية، و(كم) الاستفهامية أشبهت همزة الاستفهام، و(كم) الخبرية أشبهت (رُبَّ) التكثيرية، نحو: كم مالك[٢٩]، ﴿**وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا**﴾[٣٠] ، ويحتمل الاستفهامية والخبرية قول الشاعر:

كم عمّة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت عليَّ عشاري[٣١]

فيحتمل أنَّ (كم) استفهامية مبتدأ، و(عمّة) بالنصب تمييز لها، و(خالة) عطف عليه، و(لك) جار ومجرور صفة لعمة وحذف مثله من (خالة) **/١ظ/** كما حذف (فدعاء) من الأول وأثبتها في الثاني ففي البيت احتباك وهو أن يحذف من كل نظير ما أثبت في الآخر، والأصل: (كم عمّة لك فدعاء وخالة لك فدعاء)، والفدعاء هي: المرأة التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب[٣٢].وجملة (قد حلبت عليّ عشاري) خبر عن (كم)، والعشار: جمع عشر أوهي الناقة الحامل[٣٣]، وأتي بـ(عَلَيَّ) إشارةً إلى أنَّه لا يريدُ إخدامَهما لدناءتِهما.ويحتمل أنَّ (كم) خبرية مبتدأ، و(عمّة) بالجر تمييز لكَم؛ لأن تمييز الخبرية مجرور إما بالإضافة أو بمن المقدرة، و(خالة) عطف على عمّة، والخبر جملة (قد حلبت) أيضًا، ويحتمل أنَّ (كم) في محل نصب على الظرفية أو المصدرية وتمييزها محذوف لكن يقدر منصوبًا إن جعلتها استفهامية، أي: (كم وقتًا أو حلبةً)، ومجرورًا إن جعلتها خبرية، أي: (كم وقتٍ أو حلبةٍ) و(عمّة) على هذا مرفوع بالابتداء، و(لك) جار ومجرور صفته، والمسوغ للابتداء بالنكرة الوصف وتقديم (كم) وخبره جملة (قد حلبت)، و(خالة) مبتدأ، و(فدعاء) صفته والخبر محذوف تقديره (قد حلبت) أيضًا. وهذا البيت للفرزدق يهجو به جريرًا[٣٤].ومن الشبه المعنوي بناء اسم (لا)[٣٥] نحو: (لا رجل) فإنَّه أشبه (من) الاستغراقية في معناها وهو الشمول[٣٦]، وبناء المركب العددي فإنَّه أشبه (واو) العطف، إذ أصل (خمسة عشر) (خمسة وعشر)[٣٧]، وبناء المنادى، نحو: (يا زيد) فإنَّه أشبه (كاف) الخطاب بواسطة (إن)، أصله: (أدعوك)[٣٨]، وبناء (حذام) علم المؤنث فإنَّه أشبه (تاء) التأنيث، وقيل: بُنيَ لتوارد العلل عليه، فإنَّ فيه العلمية والتأنيث والعدل من (حازمة)، وليس بعد منع الصرف إلّا البناء، وقيل: لشبهها بـ(نزال) وزنًا، و(نزال) مشبه للحرف في النيابة، فتكون مشبهة للحرف بواسطة[٣٩]. القسم الثاني: الشبه النيابي ويسمى الشبه الاستعمالي ومعناه: أنّ الاسم أشبه الحرف في نيابته عن الفعل بلا تأثر بالعوامل، ولا يكون هذا الشبه إلّا في أسماء الأفعال، كـ(صه) فإنَّه نائب عن (اسكت)[٤٠]، و(حيهل) فإنَّه نائب عن (أقبل)[٤١]، بنى كل منهما لأنَّه أشبه الحرف النائب عن الفعل، كـ(يا) النائبة عن (ادعو)، و(ليت) النائبة عن (أتمنى)، و(إنَّ) النائبة عن (أكدت)، وكل أسماء الأفعال كذلك[٤٢]، وهي ثلاثة أقسام[٤٣]:اسم فعل أمر، كـ(صه) بمعنى: اسكت، و(مه) بمعنى: اكفف[٤٤]، و(أيه) بمعنى: زد[٤٥]، و(حيهل) بمعنى: أقبل[٤٦]، و(آمين) بمعنى: استجب [٤٧] ، و(عليك زيدًا) أي: الزم، و(هاك) بمعنى: خذ[٤٨]، و(إليك عني) أي: تنح[٤٩]، و(أمامك زيدًا) أي: قدم زيدًا، أو(وراءك زيدًا) أي: اخلف زيدًا، أي: اجعله خلفك، و(تحتك زيدًا) أي: اجعله تحتك، و(فوقك زيدًا) أي: اعل زيدًا.فـ(زيدًا) في هذه الأمثلة مفعول به، و(الكاف) حرف خطاب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ**﴾[٥٠] و﴿**هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ**﴾[٥١] والهمزة بدل عن كاف الخطاب والميم علامة الجمع.واسم فعل مضارع، كـ(وَيْ) بمعنى: اعجب[٥٢]، و(أف) بمعنى: اتضجر[٥٣]، و(أوّه) بمعنى: أتوجع[٥٤].واسم فعل ماضٍ، كـ(شتان) بمعنى: أفترق[٥٥]، و(هيهات) بمعنى: بَعُدَ[٥٦].وقولنا: (بلا تأثر) احتراز عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل، نحو: (ضربًا زيدًا) فإنَّه نائب مناب (اضرب) وليس مبنيًا لتأثره بالعامل فإنَّه منصوب بالفعل المحذوف، بخلاف اسم الفعل فإنَّه نائب عن الفعل بلا تأثر بالعوامل، أي أنَّه يعمل ولا يُعمل فيه غيره فأشبه الحرف بهذه الواسطة[٥٧]. وعلم من ذلك أن أسم الفعل لا محل له من الإعراب، والجمهور أنَّه في محل نصب بفعل مضمر، وعند آخرين مرفوع بالابتداء أغنى مرفوعه عن الخبر، وعلة البناء على هذين تضمن اكثرها معنى لام الأمر، وحمل الباقي عليه فافهم[٥٨].القسم الثالث: الشبه الوضعي ولا يكون هذا الشبه إلّا في الضمائر الموضوعة **/٢و/** على حرف، كـ(الواو) من (ضربوا)، و(التاء) من (ضربت)، و(النون) من (ضربن)، أو على حرفين ثانيهما حرف لين، كـ(نا) في (اكرمنا).فما كان على حرف فقد أشبه (باء) الجر في الوضع، وما كان على حرفين بالشرط المذكور فقد أشبه (في) الجارة في الوضع، وغير ذلك من الضمائر كـ(نحن، وهم) فمحمول على ما ذكر طَرْدًا للباب، أو مبني لشبهه الحرف في الجمود كما يأتي، وقيل: إنَّ الشبه الوضعي شرطه أن يكون الضمير على حرف أو حرفين، وإن لم يكن ثانيهما حرف لين فتكون (هم) على هذا القول مبنيه للشبه الوضعي بخلافه على الأول[٥٩]. القسم الرابع: الشبه الافتقاري اللازم: وهو في الأسماء الموصولة وفي الظروف المضافة للجمل، أمّا الأسماء الموصولة فإنَّها مفتقرة إلى جملة الصلة دائمًا، ويستثنى

منها (أي) الموصول فإنَّ لها أربعة أحوال: الحالة الأولى: أن تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: أيّهم هو قائم.الحالة الثانية: أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها، نحو: أيّ قائم .الحالة الثالثة: أن يذكر صدر صلتها ولا تضاف، نحو: أيّ هو قائم. وهي مقربة في هذه الثلاثة أحول . الحالة الرابعة: أن تضاف ويحذف صدر صلتها، نحو: أيّهم قائم. ولا تبنى إلا في هذه الحالة؛ لافتقارها إلى جملة الصلة[٦٠]، نحو:﴿ **لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى**﴾[٦١] فإن قيل: كيف بنيت (أي) في هذه الحالة لشبه الحرف مع لزوم اضافتها والاضافة من خواص الأسماء فتعارض شبه الحرف؟أجيب: بأنَّ المضاف إليه كالعوض عن صدر الصلة المحذوف، فكأنَّه لا إضافة.وبهذا الجواب ظهرت حكمة إعراب (أي) في الحالة الأولى، وإنَّما أعربت في الحالة الثانية لقيام التنوين مقام المضاف إليه فوجدت الإضافة المعارضة ولا يصح أن يقال إنَّ التنوين قائم مقام صدر الصلة لأنَّه لم يعهد، بل المعهود قيامه مقام المضاف إليه كما في (كل وبعض)، وكذلك أعربت في الحالة الثالثة لقيام التنوين مقام المضاف إليه أيضًا[٦٢].وأمّا الظروف فلا يبنى منها إلا ما يضاف للجمل دائمًا، وهو قسمان:ما يضاف لخصوص الجمل الفعلية وهو (إذا) [٦٣]ففي نحو: ﴿ **إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**﴾[٦٤] نجعل (السماء) فاعل فعل محذوف يفسره المذكور[٦٥]، وفي نحو: «إذا أنت الكريم فلا أبالي» يتعين نصب (الكريم) لأنَّه خبر (كان) المحذوفة، و(أنت) اسمها، وكان متصلًا، والأصل: (إذا كنت الكريم)، فلما حذفت (كان) انفصل الضمير[٦٦].وما يضاف للجمل مطلقًا اسمية أو فعلية، وهو (حيث وإذ)[٦٧]، فنحو: أمَا ترى حيثُ سهيلٍ طَالِعَاً[٦٨]يتعين رفع (سهيل) لأنَّه مبتدأ حذف خبره، و(طالعًا) حال فهذه الظروف بنيت لشبهها الحرف في الافتقار[٦٩].واستشكل بأنَّ الإضافة تعارض شبه الحرف؟وأجيب: بأنَّ الإضافة للجمل كلا إضافة؛ لأنَّ الإضافة في الحقية للمصدر المفهوم ومنها فلم يوجد المعارض لفظًا، وخرج ما لزم الإضافة للمفرد كـ(سبحان) فإنَّه معرب، وكذا ما يضاف للجمل في بعض الأحيان، كـ(يوم) فيجوز إعرابه وبنائه، لكن المختار بنائه إذا وليه فعل مبني، نحو: (من يوم خلقت الدنيا) فـ(يوم) مجرور لفظًا على أنَّه معرب ومبني على الفتح في محل جر على أنَّه مبني.وهذا كقاعدة إنَّ الإضافة إلى المبني تجوز البناء لا توجبه[٧٠]، نحو: ﴿**وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ**﴾[٧١] ببناء (دون) على الفتح؛ لإضافته لاسم الإشارة المبني مع أنَّه في محل رفع مبتدأ مؤخر، و(منّا) خبر مقدم[٧٢].وزادها الشبه الإهمال بعضهم في مثل حم في القرآن حيث تلى أي أنَّ بعضهم زاد على هذه الأقسام الأربعة الشبه الاهمالي، أي، شبه الاسم للحرف المهمل في كونه لا عاملًا ولا معمولًا[٧٣]، كـ(قد) ومثله بالأسماء قبل التركيب وبفواتح السّور، كـ(حم، وطسم، ون، وص، والم) بناء على أنَّها من المتشابه الذي لا يعرف معناه، إمّا على أنَّها أسماء للسّور مثلًا وأنَّ محلها رفع بالابتداء أو الخبرية أو نصب على المفعولية **/٢ظ/** لمحذوف أي (اقرأ) أو جر بحرف القسم المقدر، فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفردًا كـ(صاد) أو موازن مفرد كـ(حاء ميم) موازن قابيل جاز في غير القرآن إعرابه لفظًا أو تقديرًا بأن يسكن حكاية لحاله قبل العلمية، وما عدا ذلك كـ(الم) يتعين فيه الثاني، وأمّا في القرآن فيتعين الثاني في الجميع فافهم[٧٤].

كذا الجمودي في أسماء الجهات فلا يأتي التغيّر فيها فهي كالمثلِ

أي أنَّ بعضهم زاد أيضًا الشبه الجمودي ومثله بـ(الآن)؛ لعدم التصرف في لفظها بتثنية ولا غيرها كالحرف فأنَّه لا يتصرف فيه، وبأسماء الجهات السّت، كـ(فوق، وتحت) عند حذف المضاف إليه ونيّةِ معناه لأنَّها تلزم الظرفية أو شبهها وهو الجر بـ(من)، ومثل أسماء الجهات (قبل، وبعد) ولك أن تجعل علة بنائها شبهها بأحرف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها، ولك إدخالها في الشبه المعنوي؛ لأنَّ الظرف تضمن معنى المضاف إليه وهو النسبة التقييدية التي بين المضاف والمضاف إليه وهذه النسبة تؤدى بالحرف وهو (اللام)[٧٥].

ولفظ عن إن أتاك اسمًا له شبه بلفظه إن أتى حرفًا كعَن عملِ

أي أنَّ بعضهم زاد أيضًا الشبه اللفظي كـ(عن) الاسمية أشبهت (عن) الحرفية[٧٦]، و(عن) الاسمية بمعنى: جانب. وعلامة اسميتها جرها بـ(من)[٧٧] كقوله:

وَلَقَد أَرَانِي للرماح دريئةً مِنْ عَنْ يَمِيني تارةً وأمامي[٧٨]

وكـ(على) الاسمية أشبهت (على) الحرفية، وعلى الاسمية بمعنى: فوق[٧٩]. كقوله:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تصلُ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ[٨٠]

وكـ(حاشا، وقد) الاسميتين، وكَلّا بمعنى: حقا. أشبهت (حاشا، وقد، وكلا) الحرفيات، ونقل بعضهم أنَّ الشبه اللفظي مجوز للبناء لا محتم، فعليه يجوز أن تكون (حاشا) ونحوها معربة تقديرًا كـ(الفتى)، و(قد) ونحوها معربة لفظًا[٨١].

والأصل في الفعل أن يبنى بأجمعه والحرف أيضًا إذ اللفظ لم تملِ

أي أنَّ الأصل في الأفعال وفي الحروف البناء[٨٢]، فلا يسأل عنه إذ لا يتوارد عليها معانٍ تركيبية تحتاج للإعراب إلا الفعل المضارع فيعرب لشبهه بالاسم في توارد المعاني عليه[٨٣]، نحو: «لا تأكل السَّمك وتشرب اللبن» برفع (تشرب) إن نهيت عن الأول فقط وابحت الثاني، ونصبه إن نهيت

عن الاجتماع، وجزمه إن نهيت عن كل [واحد منهما][٨٤]، ومثله: «لا تُعْنَ بالجفاء وتمدح عمرا»[٨٥]. واعترض بأنَّ الماضي قد يقبل هذه المعاني أيضًا فكان حقه الاعراب كالمضارع، نحو: «ما صامَ زيدٌ واعتكف» يحتمل: (ما صام وما اعتكف) و(ما صام وقد اعتكف) أي: معتكفًا، و(ما صام ولكن اعتكف).وأجيب: بأنَّ ذلك نادر في الماضي أو بأنَّه يمكن تمييز هذه المعاني بغير الاعراب كالأدوات التي سمعتها، ولا كذلك المضارع[٨٦].وقيل: إنَّما أعرب المضارع لشبهه بالاسم في الابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء عليه، أو جر بأنَّه على حركات الاسم وسكناته[٨٧]. واعترض بأنَّ الماضي كذلك، ولكن هذه حكم تلتمس بعد الوقوع لا تتحمل البحث والعمدة فيها كلها السّماع من العرب هذا إذا لم تقصد لفظ الحرف أو الفعل ولم تمل لقصد ذلك، وإلا كانا اسمين معربين[٨٨].

والاصّل في كل مبنيّ أن تسَكنه ... وللتحرّك أسباب وسوف تلي
وهي التقاء ساكن مع ساكن أبدا ... كأين أو كونه حرفا كقلت سَلي
أو عرضة البداء كالبا إن جررت بها ... أو أصله معرب كالظرف في الأولِ /٣و/
أو شابهت معربًا كالماضي حيث يرى ... شبه المضارع عنه قط لم يحلِ
أو إن يدل على استقلال كلمته ... كلفظ (هو) في: هو المقصود بالأملِ

أي أنَّ الأصل في المبني أن يسكن ولا يحرك إلّا لسبب يسأل عنه، وأسباب التحرك ستة:الأول: التقاء الساكنين كـ(أين) بنيت على حركة لدفع التقائهماالثاني: كون الكلمة على حرف كـ(تاء) قلت.الثالث: كون الكلمة عرضة للبدأ بها كـ(باء) الجر.الرابع: كون الكلمة لها أصل في الاعراب كـ(قبل، وبعد).الخامس: كون المبني مشابهًا للمعرب كالماضي بنيَّ على حركة لأنَّه أشبه المضارع في وقوعه صفةً وصلةً وحالًا وخبرًا.السّادس: الدلالة على استقلال الكلمة كلفظ (هوَ، وهيَ) إذ لولا حركة الواو والياء لتوهم أنَّهما للإشباع والضمير هو (الهاء) مع أنَّها ضميران منفصلان[٨٩].

والفتح أربعة أسبابه وردت ... فأين يفتح تخفيفًا من الثقلِ
أو جاور الألف اللين التي سبقت ... كفتح (أيّانَ) في: (أيّانَ ترحلُ لي)
وما استغيث به افتح لامه طلبًا ... للفرق أولى من الإيقاع في الخللِ
وفتح لام ابتداء كي لا تخالطها ... لام لجر كلي بُعد عن الجدلِ
والفتح جاء لاتباع ككيف وقد ... يقال في أينَ اتباع كأين علي

أي أنَّ أسباب الفتح أربعة:الأول: قصد التخفيف كفتح (أينَ). الثاني: مجاورة الألف اللينة كـ(أيان).الثالث: الفرق بين اداتين كـ(يا لَزيد لِعمرو) كسرت الثانية على أصل لام الجر وفتحت الأولى للفرق بين المستغاث به والمستغاث له، وخص الفتح بالمستغاث به؛ لأنَّه أقوى من المستغاث له، كما فتحوا لام الابتداء لتخالف لام الجر غالبًا، نحو: لِموسى عبد. الرابع: الاتباع كـ(كيف) إذ الساكن حاجز غير حصين، ويمكن مثله في (أين) لكن الخفة أولى بها لثقلها بالهمزة فافهم[٩٠].

والكسر أسبابه خمس مجانسة ... ككسر باء أتت للجر في العَملِ
ولا اعتراض بكاف الجر قطّ ولا ... بالتاء فقد ورَدَ إسمين في المثلِ
وكسر لام أتت للأمر قد حملوا ... على المقابل لام الجر فاحتمِلِ
كذاك الاشعار في التأنيث يا فَطِنا ... كأنتِ قلت واتبع في ذهِ تَصِلِ
أو التخلص من حرفين قد سكنا ... فـ(أمسِ) بالكسر عن أهل الحجاز قُلِ

أي أنَّ أسباب الكسر خمسة:

الأول: المجانسة ككسر (باء) الجر مناسبة لعملها، ولا ترد (كاف) الجر و(تاؤه)؛ لأنهما قد يأتيان إسمين. الثاني: الحمل على المقابل ككسر (لام) الأمر حملًا على مقابلها في الأسماء وهو (لام) الجر.الثالث: الإشعار بالتأنيث ككسر (التاء) في: (أنتِ قلتِ) خطابًا لامرأة.الرابع: الاتباع ككسر (هاء) (ذِهِ) اتباع لكسر (الذال) الخامس: أصالة التخلص من السّاكنين ككسر (أمسِ) المبنية عند الحجازين[٩١].

والضم أسبابه الإتباع وهو يرى ... في منذ حرفًا أو اسمًا خالي الزللِ
أو كونه حالة الإعراب ليس يرى ... كقبل بعد عل بالضم ليس عل /٣ظ/
وضم نحن يوازي واو لفظ همو ... فنحن مثل همو في الجمع والعللِ
والضم يجبر اعرابًا قد انعدما ... كأي الوصل أو يا زيد ذا الحيلِ

أو كونه معربًا في بعض أمثلة فصار يشبه ذي الغايات في السبلِ

كأي الوصل أو يا زيد إنَّهما كحالتي قبل بين الناس ذي الملِ

أي أنَّ أسباب الضم خمسة:الأول: الإتباع كضم (منذ) اتباعًا لضم ميمها.الثاني: أن لا يكون للكلمة حال إعرابها كـ(قبل، وبعد، وعلُ) المبنيات على الضم. الثالث: الحمل على المقابل كضم (نحنُ) في مقابلة (واو) (همو) لتقابلهما تكلمًا وغيبة. الرابع: جبر فوات الإعراب لكون الضم أقوى الحركات كالمنادى المفرد، نحو: (يا زيدُ)، وكـ(أي) الموصولة في بعض أحوالها.الخامس: مشابهة الغايات في الإعراب في بعض الأحوال أو في عدم الضم حال الإعراب أو في صيرورته آخرًا في النطق مثلها بعد حذف المضاف إليه كالمنادى المفرد، نحو: (يا زيدُ)، وكـ(أي) الموصولة، فلضم كل منهما حكمتان[٩٢].

وقد تكامل نظمي وهو بغية مَن يروم بالعلم عزًا ليس ذا مَللِ

فاحفظ وقل يا إلاهي اجعل لناظمه محمّد القاضي في المأوى عُلى الحُللِ

تمَّت المسودة غرة القعدة سنة ١٢٨٨ على يد مؤلفها عفى عنه آمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، والحمد لله ربّ العالمين آمين، نقلت هذه النسخة في يوم واحد من نسخة المؤلف حفظه الله تعالى وأبقاه آمين، وقوبل حال الحضور على المؤلف درسًا واحدًا نفعنا الله به آمين.وقد وافق الفراغ من كتابة هذه النسخة الشريفة قبيل المغرب من يوم الجمعة المباركة الموافق تسعة رمضان أحد شهور عام الف ومائتين وخمسة وتسعين (١٢٩٥) أتمه الله بخير عليَّ وعلى المسلمين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم، وذلك على يد العبد الفقير عبد الفتاح البنا ابن عبد الرحمن عفى عنه.

وعابد الفتاح قد كتبت يداه ربِّ فافتح عليه وارزقه مناه /٤و/

المراجع والمصادر

ثبت المراجع والمصادر

القرآن الكريم.

- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحـ: محمد حسين شمس الدِّين، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط ا، ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م.

- الأصول في النَّحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السَّراج النَّحوي البغدادي(٣١٦هـ). تحـ: الدُّكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرِّسالة–بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م.

- الأعلام، لخير الدِّين بن محمود بن محمد الزَّركلي الدِّمشقي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين، أَبو البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدّين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية – بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

- أَوضح المسالك إِلى أَلفية ابن مالك، أَبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت، (د.ت).

- الإيضاح في علل النحو، لأب القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تحـ: د. مازن المبارك، دار النفائس– بيروت، ط٥، ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦ م.

- براعة التأليف في توضيح بعض خفي الإعراب والتصريف، ووسائل الوسائل في توضيح بعض خفي المسائل، لمحمد بن أحمد بن جعفر القاضي الدمياطي الشافعي، أتمه تأليفًا سنة ١٢٨٤هـ، تحـ: محمد أحمد العمروسي، الدار الفنية للنشر والتوزيع، ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م .

- التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل، لأَبي حيان الأَندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحـ: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بن بدر الدِّين بن أَبي بكر بن عمر الدَّماميني (ت٨٢٧هـ)، تحـ: محمد بن عبد الرَّحمن المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، تحـ: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

- تهذيب اللُّغة، محمد بن أَحمد بن الأَزهري الهروي (ت٣٧٠هـ)، تحـ: محمد عوض مرعب، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدِّين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، تحـ: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، مصر، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

- الجمل في النحو، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ)، تحـ: د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحـ: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين- بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الشَّيخ محمد الدمياطي الشافعي الشَّهير بالخضري (ت ١٢٨٨هـ)، تحـ: يوسف الشِّيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

- حاشية الصَّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان الشَّافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحـ: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم- دمشق.

- ديوان الفرزدق : همام بن غالب ، دار صادر- بيروت ، د. ط، د.ت.

- شرح ابن عقيل، لبهاء الدِّين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ)، تحـ: د. محمد محيي الدِّين عبد الحميد، دار التُّراث ـ القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠.

- شرح ابن النَّاظم على ألفية ابن مالك، بدر الدِّين محمد ابن الإمام جمال الدّين محمد بن مالك المعروف بابن الناظم (ت ٦٨٦هـ)، تحـ: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السَّالك إلى ألفيّة ابن مالك)، تحـ: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٣٧٥هـ ١٩٥٥م.

- شرح التَّسهيل، جمال الدِّين محمد بن عبد الله ابن مالك الطَّائي (ت٦٧٢هـ)، تحـ: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون،ط١، دار هجر، مصر، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

- شرح التَّصريح على التَّوضيح أَو التَّصريح بمضمون التَّوضيح في النَّحو، للشَّيخ خالد بن عبد الله الأَزهري(ت ٩٠٥هـ)، تحـ: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

- شرح شذور الذَّهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أَحمد بن عبد الله ابن يوسف، أَبو محمد، جمال الدِّين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحـ: عبد الغني الدَّقر، الشَّركة المتحدة للتَّوزيع – سوريا، (د.ت).

- شرح الرَّضي على الكافية، رضي الدِّين الاسترآباذي (ت ٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي- ليبيا، ط٢، ١٩٩٦م.

- شرح الكافية الشَّافية، جمال الدَّين أبو عبد الله محمد بن مالك الأَندلسي (ت ٦٧٢هـ) تحـ: عبد المنعم أَحمد هريري، دار المأمون – مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

- شرح كتاب الحدود في النَّحو، عبد الله أَحمد الفاكهي(ت٩٧٢هـ)، تحـ: المتولي رمضان أَحمد الدِّميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

- شرح المفصل، موفق الدِّين يعيش بن علي المعروف بابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع حواشيه د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

- شرح المكودي على الألفية في علمي النَّحو والصَّرف، لأَبي زيد عبد الرَّحمن بن علي بن صالح المكودي (ت٨٠٧هـ)، تحـ: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٥م.

- الصِّحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ) تحـ: أَحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر أَبو بشر الملقب بسيبويه (ت١٨٠هـ)، تحـ: عبد السَّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- اللّباب في علل البناء والإعراب، لأَبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحـ: محمد عثمان، المكتبة الثَّقافية الدِّينية، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدِّين ابن منظور (ت ٧١١هـ) دار صادر - بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.
- اللُّمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن الصَّايغ (ت ٧٢٠هـ)، تحـ: ابراهيم بن سالم الصَّاعدي، الجامعة الاسلامية، السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- اللُّمع في العربية، لأَبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحـ: فائز فارس، دار الكتب الثَّقافية، الكويت، (د.ت).
- المساعد على تسهيل الفوائد، للإمام بها الدين بن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تحـ: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ودار المدني، جدة ط١،١٤٠٠هـ- ١٤٠٥.
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة(ت١٤٠٨هـ)، مطبعة التَّرقي، دمشق،١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحـ: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر- دمشق.
- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، (ت٥٣٨هـ)، تحـ: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال- بيروت، ط١، ١٩٩٣.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشَّاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، تحـ: د. عبد الرَّحمن بن سليمان العثيمين، ود. محمد إبراهيم البنا، وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التُّراث الإسلامي بجامعة أُم القرى - مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.
- مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا، تحـ: عبد السَّلام محمد هَارُون، الناشر: اتحاد الكتاب العرب، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) تحـ: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، ومطبعة القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحـ: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د. ت).

هوامش البحث

[١] - ينظر: الأعلام: ١٩/٦، ومعجم المؤلفين: ٢٤٧/٨.

[٢] - ينظر: معجم المؤلفين: ٢٤٧/٨.

[٣] - ينظر: براعة التأليف في توضيح بعض خفي الإعراب والتصريف: ٧.

[٤]- ينظر: الأعلام: ١٩/٦، ومعجم المؤلفين: ٢٤٧/٨، وبراعة التأليف في توضيح بعض خفي الإعراب والتصريف: ٧-٨.

[٥] - ينظر: الأعلام: ١٩/٦، و براعة التأليف في توضيح بعض خفي الإعراب والتصريف: ١٢.

[٦] - براعة التأليف في توضيح بعض خفي الإعراب والتصريف: ٧.

[٧]- ينظر: الأعلام: ١٩/٦، ومعجم المؤلفين: ٢٤٧/٨.

[٨] - ينظر: الأعلام: ١٩/٦، ومعجم المؤلفين: ٢٤٧/٨.

[٩] - المخطوط: / ١و/.

[١٠] - عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ١٠٢/١.

[١١] - للشيخ القاضي الدمياطي منظومة خاصة بالألفاظ المبنية تقع في ثمانٍ وعشرين بيتًا، تبدأ بقوله:

(والأصل في الاسم إعراب كجاء علي .....) وتنتهي بقوله: (كأي الوصل أو يازيد إنَّهما .....) إضافة إلى بيتين ختم بهما منظومته مشيرًا إلى الانتهاء من نظمها، وقد شرح هذه المنظومة في هذا المخطوطة الذي نحن بصدد تحقيقه وهو(بلوغ الأمنية).

[١٢] – هذا مذهب البصريّين، وذهب الكوفيّون إلى أنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء والأفعال، **وحكي عن بعض المتأخرين** أنَّ الإعراب أصلٌ في الفعل، فرعٌ في الاسم. تنظر المسألة في: الإيضاح في علل النحو: ٧٧–٨٢، واللمحة في شرح الملحة: ١٥١/١، والتذييل والتكميل: ١٢٢/١.

[١٣] – ينظر: الجمل في النحو:٢٠٤، والمقتضب:٤٣/٢، واللباب في علل البناء والإعراب:٣٨٥/١.

[١٤] – **(ما) عند سيبويه نكِرة غير موصوفة، في موضع رفع بالابتداء، وساغ الابتداء بها؛ لأنّها في تقدير: التّخصيص.** قال سيبويه في هذا الموضع: "هذا بابُ ما يعمل عمل الفعل ولم يَجر مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكُّنه، وذلك قولُك: ما أحسن عبد الله. زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسن عبد الله، ودخله معنى التّعجُّب". الكتاب: ٧٢/١، وينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٥٠٥/١.

[١٥] – **ذهب الكوفيون إلى أن (أفعل) في التعجب، نحو: "ما أَحْسَنَ زيدًا" اسمٌ، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين.** ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١٠٤/١.

[١٦] – ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٢٦/١–٣٢٨، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٤٧/٢–١٤٩.

[١٧] – ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٥٤/١.

[١٨]– ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٠، وشرح الكافية الشافية: ١٣٣/١و٢٢٠.

[١٩]– للعرب في "لَدُن" لغتين: إحداهما الإعراب وهي لغة قيس، وبذلك يصبح كلام النحاة مستقيمًا، وهو أن الإضافة التي هي من خصائص الأسماء إذا لازمت كلمة وكان في هذه الكلمة شبه للحرف عارض لزوم الإضافة شبه الحرف، فبقيت على ما هو الأصل في الاسم، وهو الإعراب. واللغة الثانية في "لَدُن" البناء، وهي لغة عامة العربة، ويعتذر عن هذه اللغة بأن هؤلاء قد وجدوا في "لدن" شبها للحرف من جهة اللفظ؛ لأنهم قد قالوا فيها "لد" على حرفين، كما وجدوا فيها شبها معنويًا؛ لأنها موضوعة لمعنى نسبي هو أول الغاية في الزمان أو المكان، ووجدوا فيها شبها استعماليا، وهو لزوم استعمالها في وجه واحد، وامتناع الإخبار بها أو عنها، بخلاف "عند" التي بمعناها؛ فإنها تجيء فضل، وتجيء عمدة، فلما وجدوها قوية الشبه بالحرف من عدة أوجه جنحوا إلى اعتبار هذا الشبه، ولم يبالوا بالإضافة. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٥٥/١ هامش (٥)، وينظر: همه الهوامع: ٢١٩/٢.

[٢٠] – ينظر: توضيح المقاصد: ٢٩٨/١، وهمع الهوامع: ٧١/١.

[٢١] – ينظر علل المنع من الصرف في: شرح الكافية الشافية/ ١٤٧٤/٣.

[٢٢] – ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٧٧/١.

[٢٣] – حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٧٧/١.

[٢٤] – ينظر: المقاصد الشافية: ٧٤/١، وقال المرادي: "اعلم أن شبه الحرف خمسة أنواع: وضعي ومعنوي واستعمالي وافتقاري وإهمالي" توضيح المقاصد: ٢٩٩/١.

[٢٥] – الشبه المعنوي هو: أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف التي لا تليق بغيرها فيصير مؤديا لذلك المعنى الذي يؤدي بالحرف سواء وضع لذلك المعنى حرف أم لا. شرح كتاب الحدود في النحو: ٦٦.

[٢٦] – ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٣٨/١، والمقاصد الشافية: ٧٦/١.

[٢٧] – لم أقف على أقوال العلماء في مصادرهم، فقط وجدت هذا النص في: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٤٥.

[٢٨] – ينظر المقاصد الشافية: ٧٦/١.

[٢٩] – ينظر: المقاصد الشافية/ ٧٦/١، وحاشية الصبان على شرح الاشموني/ ٧٩/١.

[٣٠] – سورة الأعراف: من الآية: ٤.

[٣١] – البيت للفرزدق يهجو جريرا. ينظر: ديوان الفرزدق: ٣٦١/١.

[٣٢] – ينظر معني فدعاء في: الصحاح: ١٢٥٦/٣ مادة (فدع).

[٣٣] – ينظر معنى عشار في: مقاييس اللغة: ٣٢٥/٤ مادة (عشر).

[٣٤] – ينظر: المقتضب: ٥٨/٣، والأصول في النحو: ٣١٨/١، واللمع في العربية: ١٤٧، وشرح التصريح: ٤٧٦/٢.

[٣٥] – المقصود بها (لا) النفية للجنس.

[٣٦] – تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٤/ ٩٤-١١١

[٣٧]– ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٣٥/٣، وشرح ابن الناظم: ٥٢١.

[٣٨] – ينظر: شرح التسهيل: ٤٠٣/٣، واللمحة في شرح الملحة: ٦٠٢/٢.

[٣٩] – ينظر: شرح المكودي على الالفية: ٢٧٥.

[٤٠] – ينظر: معنى (صه) في: الصحاح: ٢٢٣٩/٦، مادة (صه).

[٤١] – ينظر: لسان العرب: ١٠٣٥/٢، مادة (حهل).

[٤٢] – ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٥٧/١، وشرح كتاب الحدود في النحو: ١٦٧.

[٤٣] – ينظر أقسام الأفعال في: المفصل في صنعة الإعراب:١٩٢٠١٩٥، وشرح الأشموني:٩١/٣-٩٧.

[٤٤] – معنى (مه) في: الصحاح: ٢٢٥٠/٦، مادة (مهه).

[٤٥] – معنى (أيه) في: الصحاح: ٢٢٢٦/٦، مادة (أيه)، ولسان العرب: ١/ ١٩٥، مادة (أيه).

[٤٦] – **حيهل مركب من حي وهل مبني على الفتح. ويقال حيهلاً بالتنوين وحيلاً بالألف، وذكر هذه اللغات سيبويه وزاد غيره حيهل وحيهلاً.** وقد جاء معدي بنفسه وبالياء وبإلى وبعلي. وفي الحديث إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر. ينظر: المفصل في صنعة الإعراب:١٩٤.

[٤٧] – في (آمين) لغتان: أمين بالقصر على وزن (فعيل)، وآمين بالمد على وزن (فاعيل)، وكلتاهما مسموعة. ينظر: شرح الأشموني:٩٢/٣

[٤٨] – ينظر معنى: (هاك) في: تهذيب اللغة: ٢٥٣/٦، باب لفيف حرف الهاء.

[٤٩] – ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٠٦/٣.

[٥٠] – سورة المائدة: من الآية: ١٠٥.

[٥١] – سورة الحاقة: من الآية:١٩.

[٥٢] – ينظر معنى: (وي) في: الصحاح: ٢٥٣٢/٦، مادة (وي).

[٥٣] – ينظر معنى: (أف) في: جمهرة اللغة: ٥٨/١، مادة (أف).

[٥٤] – ينظر معنى (أوّه) في: الصحاح: ٢٢٢٥/٦، مادة (أوه)، ولسان العرب: ١٧٨/١، مادة (أوه).

[٥٥] – ينظر معنى (شتان) في: مقاييس اللغة: ١٧٧/٣، مادة (شتَّ).

[٥٦] – وذهب أبو إسحاق إلى أن (هيهات) اسم بمعنى البعد، وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن وبني لإبهامه، وتأويله عنده "في البعد"، ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء، ويكسرها تميم ويقفون بالتاء، وبعضهم يضمها، وإذا ضمت فمذهب أبي علي أنها تكتب بالتاء ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء، وحكى الصغاني فيها ستًا وثلاثين لغة: هيهاه وأيهاه وهيهات وأيهات وهيهان وأيهان، وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون، وحكى غيره هيهاك وأيهاك، وأيهاء وإيهاه وهيهاء وهيهاه. ينظر: شرح الأشموني: ٩٦/٣-٩٧.

[٥٧] – ينظر: توضيح المقاصد: ٣٠٠/١.

[٥٨] – ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف، ونسبه بعضهم إلى الجمهور, وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان. وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى في نحو "أقائم الزيدان". ينظر: شرح الأشموني: ٩٧/٣.

[٥٩] – ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٥٤/١، والمقاصد الشافية: ٧٤/١، وشرح كتاب الحدود في النحو: ١٦٥.

[٦٠] – ينظر: المقاصد الشافية: ٨٢/١، وشرح الأشموني: ٤٣/١، وشرح كتاب الحدود في النحو: ١٦٩.

[٦١] – سورة الكهف، من الآية: ١٢.

[٦٢] – ينظر: المقاصد الشافية: ١١٩/٤.

[٦٣] – ينظر: أوضح المسالك: ١٠٦/٣.

[٦٤] – سورة الانشقاق، الآية: ١.

[٦٥] – ينظر: الدر المصون: ٧٢٩/١٠.

[٦٦] – ينظر: شرح المفصل: ٣١٩/٢.

[٦٧] – ينظر: شرح الكافية الشافية: ٩٣٧/٢، واللمحة في شرح الملحة: ٩٠٣/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٨٠٣/٢.

[٦٨] – هذا صدر بيتٍ من الرّجز، وعجزُه:

نَجْمًا يُضِيءُ كَالشِّهَابِ سَاطِعَا

لم أقف على قائله، ينظر في: شرح المفصّل: ٩٠/٤، وشرح الكافية الشّافية: ٩٣٧/٢، واللمحة في شرح الملحة: ٩٠٣/٢

[٦٩] – ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٧٨/٢.

[٧٠] – ينظر: المقاصد الشافية: ٩٧/١.

[٧١] – سورة الجن، من الآية: ١١.

[٧٢] – ينظر: التذييل والتكميل: ٥٨/٨، وشرح شذور الذهب: ١٠٦، وهمع الهوامع: ٢١٣/٢.

[٧٣] – وقيل: إنها موقوفة، وقيل: إنها معربة حكما، وأدخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي، وأدخله غيره في الاستعمالي. ينظر: توضيح المقاصد: ٣٠١/١، وشرح التصريح: ٤٨/١.

[٧٤] – ينظر: توضيح المقاصد: ٣٠١/١، وشرح كتاب الحدود في النحو: ١٧٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٨٤/١.

[٧٥] – ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٤٧/١.

[٧٦] – ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: ١٧١

[٧٧] – ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٥٨/١، ومغني اللبيب: ١٩٩.

[٧٨] – البيت لقطريّ بن الفجاءة: ينظر: شرح ديوان الحماسة: ١٠٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٥٨/١، واللمحة في شرح الملحة: ٢٣٥/١.

[٧٩] – ينظر: الأصول في النحو: ١٧٦/٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٥٩/١، والمقاصد الشافية: ٦٧٠/٣، وشرح كتاب الحدود في النحو: ١٧١.

[٨٠] – البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي. ينظر: الكتاب: ٢٣١/٤، والمقتضب: ٥٣/٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٥٩/١، والمقاصد الشافية: ٦٧٠/٣، وقد ورد في بعض المصادر برواية:

غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تَمّ خِمْسُها تَصِلُّ وعن قيضٍ ببَيْداءَ مَجْهَلِ

[٨١] – ينظر: حاشية الصبان على الأشموني: ٨٤/١.

[٨٢] – هذا مذهب البصريّين؛ وذهب الكوفيّون إلى أنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء والأفعال؛ وقيل: هو أصلٌ في الفعل، فرعٌ في الاسم.

تُنظر هذه المسألة في: الإيضاح في علل النّحو ٧٧ – ٨٢، وأسرار العربيّة ٢٤، والتذييل والتكميل: ١٢٢/١.

[٨٣] – ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢١/٢، وشرح ابن عقيل: ٣٧/١.

[٨٤] – ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط، وما أثبته هو من كتاب: توضيح المقاصد: ٣٠٢/١.

[٨٥] – ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢١/٢، وشرح التسهيل: ٣٦/٤، وتوضيح المقاصد: ٣٠٢/١، وهمع الهوامع: ٦٣/١.

[٨٦] – ينظر: حاشية الصبان على الأشموني: ٩٠/١.

[٨٧] – ينظر: شرح ابن الناظم: ١٤.

[٨٨] – ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٤٩/١.

[٨٩] – ينظر: توضيح المقاصد: ٣٠٧/١، والمقاصد الشافية: ١١٩/١.

[٩٠] – ينظر: توضيح المقاصد: ٣٠٨/١، والمقاصد الشافية: ١٢٢/١–١٢٤.

[٩١] – ينظر: توضيح المقاصد: ٣٠٨/١–٣٠٩.

[٩٢] – ينظر: توضيح المقاصد: ٣٠٩/١.